



بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞∞

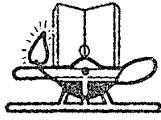
تم رفع هذه الرسالة بواسطة / حسام الدين محمد مغربي

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى

مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات : لا يوجد





كلية الآداب



جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم التاريخ

هوية مصر: الهوية القومية والتمثيل السياسي

١٩١٩ - ١٩٨١

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب
قسم التاريخ (التاريخ الحديث والمعاصر)

إعداد الطالب

عبد المنعم محمد سعيد السيد أحمد

تحت إشراف

أ.د. علي محمود أبو ليلة

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

أ.د. أحمد زكريا الشلق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة عين شمس

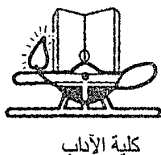
د. شريف أحمد إمام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة عين شمس

القاهرة

٢٠٢٢



كلية الآداب



جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم التاريخ

صفحة العنوان

اسم الطالب: عبد المنعم محمد سعيد السيد أحمد صالح

الدرجة العلمية: الدكتوراه

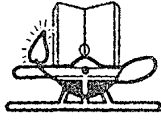
القسم التابع له: قسم التاريخ

اسم الكلية: الآداب

الجامعة: عين شمس

سنة المنح: ٢٠٢٢

شروط عامة:



كلية الآداب



جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم التاريخ

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: عبد المنعم محمد سعيد السيد أحمد صالح

عنوان الرسالة: هوية مصر: الهوية القومية والتمثيل السياسي (١٩١٩ – ١٩٨١)

اسم الدرجة: دكتوراه في الآداب- تخصص التاريخ الحديث والمعاصر

لجنة إشراف

الاسم / أ.د. أحمد زكريا الشلق الوظيفة/ أستاذ التاريخ الحديث - كلية الآداب - جامعة عين شمس

الاسم / أ.د. علي محمود أبو ليلة الوظيفة/ أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

الاسم / د. شريف أحمد إمام الوظيفة/ مدرس التاريخ الحديث - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تاريخ البحث: / /

أجيزت الرسالة بتاريخ

الدراسات العليا

/ /

/ /

ختم الاجازة:

موافقة مجلس

موافقة مجلس الكلية
الجامعة

/ /

/ /

جدول المحتويات

أ.....	مقدمة
١.....	تمهيد: الهوية القومية والتمثيل السياسي
٢٣.....	الباب الأول: هوية مصر في منظور القومية المصرية
٢٥.....	الفصل الأول: تحولات القومية المصرية قبل ثورة ١٩١٩
٦٣.....	الفصل الثاني: القومية المصرية والدولة المدنية
٩٥.....	الفصل الثالث: العرق والأدب في منظور القومية المصرية
	الفصل الرابع: القومية المصرية وتمثيلات الفرعونية في الفكر والفن
١٢٩.....	والسياسة
١٦١.....	الباب الثاني: هوية مصر في منظور الإسلام السياسي
	الفصل الخامس: الجامعة الإسلامية والوطنية المصرية قبل ثورة
١٦٣.....	١٩١٩
١٩٧.....	الفصل السادس: الإسلاميون ومسألة الخلافة
٢١٧.....	الفصل السابع: الإسلاميون بين العروبة والوطنية والإسلام
	الفصل الثامن: هوية مصر في منظور الإسلام السياسي ١٩٢٨-
٢٤١.....	١٩٥٢
	الفصل التاسع: هوية مصر في منظور الإسلام السياسي ١٩٦٧-
٣٠١.....	١٩٨١
٣٤٩.....	الخاتمة
٣٥٥.....	مصادر الدراسة

مقدمة

اتسم سؤال الهوية في الفكر المصري الحديث دائماً بطابع التوتر، فمنذ بداية القرن التاسع عشر وبدء الاحتكاك بالنموذج الحضاري الأوروبي، تعرض المجتمع المصري لشرخ عميق، وقسمة ثنائية تباينت شدتها من مرحلة لأخرى، وإن ظلت قائمة دائماً، بين هوية دينية ضاربة بجذورها في المجتمع ومؤسساته ونظم حكمه وتقاليده ونفوس أفرادهم، وبين هوية سياسية علمانية فرضتها عملية التحديث، وكانت أساساً للنموذج الأوربي المنتصر والصاعد، وهو نموذج "الدولة الوطنية". وتمثل هذه الدراسة شكلاً من أشكال هذا الصراع في صورة من أهم صوره، وهو الصراع حول مفهوم وتصورات "الهوية القومية" لمصر خلال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٨١؛ فقد ظهرت عدة صيغ للهوية على الساحة الفكرية، وكانت ذات أبعاد سياسية متضاربة ومتشابكة، وكُتبت مئات المقالات، ودارت عشرات المساجلات الممتدة حتى يومنا هذا، كانت كلها متعلقة بقضية الهوية التي تبرز وتثار عند مواجهة الأزمات في منعطفات التاريخ، أو عندما تعترض سياق حركة التاريخ المصري أفكار ومشكلات وصراعات تدفع نُخبها وجماهيرها إلى التساؤل: من نحن؟

كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر قد أثارت عاصفة من التساؤلات، وسواء اتفق البعض أو اختلف في تفسير دوافعها وأحداثها ونتائجها، بل حتى في توصيفها المبدئي من حيث هي "ثورة" أم "مؤامرة"؛ إلا أن المؤكد أنها تسببت في طرح سيراً من الأسئلة، وفيضاً من النقاش المجتمعي، وفتحت باباً واسعاً لجدل لا ينتهي حول "هوية مصر"، و"هوية الدولة المصرية". وقد كان من جملة ما تم طرحه في إطار تلك المسألة، أسئلة تمحورت حول بنية الدولة في مصر وطبيعة تركيبها التاريخية، ومدى حضور وفاعلية التيار المدني بكل مكوناته في تاريخ مصر المعاصر، وامتد الجدل الدائر ليشمل كذلك العلاقة الإشكالية بين الدين والدولة، وتاريخ وجذور تيار الإسلام السياسي، وهل الحل فعلاً في الإسلام -وهو الشعار الذي رفعه ذلك التيار- أم في الفصل كلياً بين الدين والسياسة والتأكيد على علمانية الدولة؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار التيار الديني جزء من الحركة الوطنية المصرية؟ وهل هناك إمكانية لإصلاح ديني يواكب العصر؟ وما مدى مسئولية التراث الديني بكل حمولته الدلالية عن تخلف الواقع، ورفض الآخر؟

ولعل القاسم المشترك في كل هذه المحاورات، كان استحضار التاريخ من جانب كل تيار، والبحث عن كلمة الفصل فيه، والعودة بجذور الأزمة إلى فترات سابقة من تاريخ مصر، حددها كل فريق وفقاً لرؤيته؛ فرأى التيار المدني أن أزمة مصر تعود إلى تنامي دور الدين كقوة مؤثرة في مجرى الأحداث في مصر بدء من ثلاثينيات القرن العشرين، وصولاً إلى لحظة الذروة خلال عقد السبعينيات الذي شهد صعود الإسلام السياسي وارتباطه بالطفرة النفطية، وتأثير ذلك على "الهوية المصرية". أما "الإسلاميون" فقد اعتقدوا أن أزمة مصر والإسلام المعاصر برمته تعود لعام ١٩٢٤، عام سقوط الخلافة الإسلامية، ليعود فريق منهم بجذور الأزمة إلى عام ١٧٩٨

تحديداً، أي منذ الحملة الفرنسية على مصر، وما تبعها من تولي محمد علي الحكم، وتبني نموذج "الدولة الوطنية"، وانفتاح مصر أمام الحضارة الغربية، وابتعادها عن الدولة العثمانية (دولة الخلافة الإسلامية). وإذا كان كل فريق قد وجد في التاريخ مُعيناً له، وشاهداً يستدل به ويشهره حُجة قاطعة في وجه خصومه؛ فإن ذلك ليس بجديد، فهذا الجدل والصراع الذي كان التاريخ هو ساحته وميدانه لم يكن الأول من نوعه في تاريخ مصر الحديث، فعقب كل ثورة، ومع كل تغيير في توجه الدولة الاقتصادي والسياسي، يثار مثله. ولم يخلُ حقل البحث التاريخي يوماً ممن دخلوه وهم مُحملون بتصورات وفلسفات كاملة يبحثون عن وقائع تاريخية تسند لها لتؤكد "مغزى التاريخ" وغاياته على النحو الذي يؤمنون به.

ولعل ذلك يبرهن على أنه لا يمكن تفسير أي ظاهرة تاريخية بمعزل عن لحظة دراستها، فالحاضر يقوم بقراءة الماضي، ويحدد سلم الأولويات، ويعطي بعض الأحداث أهمية أكثر من أخرى. والتاريخ بهذا المعنى هو جزء أصيل من صراع الحاضر؛ فالواقع يُفسر التاريخ بقدر ما يُفسر التاريخ الواقع. ولم يكن التاريخ يوماً مُنزهاً عن الصراع الفكري والسياسي؛ بل إنه هو لب هذا الصراع وبؤرته، وهو المجال الرئيسي لصراع الهويات، وتنازع الإرادات، للسيطرة على الرمز والمعنى، واكتساب شرعية الوجود، ومبررات الاستمرار.

يذكر المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل في مقدمة كتابه الشهير "هوية فرنسا" إن دراسة هوية بلد ما يعني تناول تاريخه كله، وحيث إن ذلك مستحيل عملياً؛ فيجب الإقرار بداية أن هذه الدراسة انتقائية، وأنها ليست دراسة مسحية، وأنها أبعد ما تكون عن الشمول. ولعل أصعب جانب في عملية إنتاج هذه الدراسة كان هو تلك "الانتقائية"؛ فقد كان لا مفر من "التضحية" باستبعاد كثير من التيارات الفرعية، وكثير من الكتابات والمواد الصحفية، ومحاولة اختيار أكثر النماذج دلالة وحضوراً وتأثيراً في حاضر مصر المعاصر؛ ولذلك فقد تم تركيز المقارنة على التيارين الأكثر حضوراً في الواقع المصري المعيش، وهما التيارين القومي المصري ممثلاً في الدولة الوطنية (الدولة-الأمة Nation-State)، وتيار الإسلام السياسي. وقد عملت الدراسة على رصد إلى أي مدى تم اعتبار الدين محددًا من محددات الهوية في الفترة المدروسة، ودوافع ونتائج تسييس الدين وتوظيفه كدعوة سياسية تعبوية، وأثر ذلك على تصورات الهوية في مصر.

بالنسبة للمنهج المتبع؛ فقد كان من الطبيعي أن تتبنى هذه الدراسة مفهوم "المتخيل السياسي" لمعالجة إشكالية الهوية في مصر خلال الفترة المدروسة. وهو مفهوم معقد وذو مدلولات متسعة، وله امتداداته في كل من النقد الأدبي والأنثروبولوجيا وعلم التاريخ، وخاصة التاريخ الفكري والثقافي. وقد تم بلورة مفهوم "المتخيل السياسي" للتأكيد على أن العامل المادي ليس وحده العامل الحاسم في حركة التاريخ الذي يحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات والثقافات؛ فالعامل الرمزي

أو المتخيل يلعب دورًا لا يقل أهمية عن العامل المادي في دراسة التاريخ وعلاقات البشر. والمتخيل كمفهوم يشير إلى شيء متشكل تاريخيًا في الوعي الثقافي للأمم، وهو قابل للاستثارة والتحريك كلما دعت الحاجة إلى ذلك، والمتخيل بهذا المعنى لا يعني الأوهام، وإنما يعني الدلالات الكبرى التي تجعل مجتمعًا ما يبدو متماسكًا ككل. والمتخيل لدى بول ريكور هو رديف الإيديولوجيا، أي الإيديولوجيا بوصفها نسقًا من الأفكار والتمثيلات الجماعية. وإذا أردنا تحديد مفهوم "المتخيل السياسي" كما استخدمناه في هذه الدراسة؛ فإنه عبارة عن نسق مترابط من الصور والدلالات والأفكار والأحكام المسبقة التي تشكلها كل فئة أو جماعة أو ثقافة عن نفسها وعن الآخرين؛ فكل جماعة تُشكل صورًا وأحكامًا عن الجماعات الأخرى، ويتم ترسيخ هذه الصور والأحكام في الوعي أو اللاوعي الجماعي بمرور الزمن وبالقوة المادية أو الثقافية التي يتمتع بها التمثيل.

وإذا كان الصراع من أجل السيطرة على الأرض هو جزء من التاريخ، فإن الصراع على المعنى التاريخي والاجتماعي كذلك هو بدوره جزء من التاريخ ذاته، ومهمة الباحث الناقد ليست فصل صراع عن آخر، بل ربطهما رغم التباين بين طبيعة الصراعين، بحسب تعبير إدوارد سعيد. والهدف من هذه الدراسة ليس القيام بعملية تصنيف للتيارات ورؤيتها المختلفة لهوية مصر بقدر ما هو القيام بمحاولة لكشف مناطق التداخل بين هذه التيارات والعمليات الجدلية التي تطور بها كل تيار؛ سواء في تفاعلاته الداخلية، أو في تفاعلاته مع التيارات الأخرى.

وقد تعاملت هذه الدراسة مع مفردات ومفاهيم "الدين"، و"الوطن"، و"الوطنية"، و"القومية" بوصفها نتاج خطاب اجتماعي، وليست عقائد متسامية عن الصراع الفكري والاجتماعي، وتم تناولها بحثيًا بوصفها أفكارًا نسبية وليست محايدة أو مجردة. كما تعاملت الدراسة مع مفهوم "الدين" - والإسلام هنا تحديدًا - بوصفه نسقًا ثقافيًا ونظامًا رمزيًا يؤسس الرؤية الكونية للمؤمنين به، ويصوغ تصوراتهم عن ذواتهم وعن الآخرين المختلفين عنهم.

وقد تعمدنا ألا نصدر أحكامًا قيمية بشأن أي رأي أو تيار تم تناوله في الدراسة، مهما كان اتفاقنا أو اختلافنا معه. ورغم الإقرار بأن المؤرخ لا يمكن أن يصل إلى "موضوعية" العالم الطبيعي، وصعوبة إقامة مسافة موضوعية بينه وبين دوائر الانتماء العرقي أو الديني أو المذهبي أو الطبقي أو السياسي أو الجهوي، كما أنه لا يمكن أن يتخلص من ذاتيته التي تظل حاضرة بقوة في سرديته؛ إلا أن "النزوع المنهجي" للمؤرخ يحول ذاتيته إلى "ذاتية تأملية" رصينة تتحرى قدرًا من الدقة والموضوعية. ولعل هذه الموازنة هي ما دفعت بول ريكور إلى القول إن الممارسة التاريخية تحمل نوعًا من التوتر الدائم بين موضوعية لا تكتمل أبدًا، وبين ذاتية منهجية مُطالبَة بأن تتخلص من جزء من ذاتها.

ومع التسليم أنه بفضل مهنة المؤرخ وجَرفيته تتضح معالم "الواقعة التاريخية" وذلك من حيث زمانها ومكانها وشخصها وظرفها الموضوعي، فإن تفسير كل ذلك يختلف من مؤرخ لآخر، فالحدث الواحد يمكن تناوله من زوايا متعددة، ومداخل مختلفة، ويحتمل تأويلات شتى؛ فالتفسير التاريخي في حقيقة الأمر يكمن في الربط بين الظواهر، وفهم العلاقات، وإدراك السببية؛ لا في إيراد الوقائع المجردة. وإذا كان تدخل المؤرخ ضروري وفعال لمعالجة الوثائق والمصادر التاريخية وإكسابها روحاً ومعنى، إلا أنه لا ينطلق في ذلك من العماء، فليس هنالك شيء مُعطى قبلاً، فكل شيء يُبنى، وكما يقول لوسيان فيقر "عندما لا نعرف عما نبحت لا نعرف ماذا نجد".

وتأسيساً على مفهوم أنطونيو جرامشي عن "المتقف العضوي"؛ فقد تعاملت هذه الدراسة مع المتقفين بوضعهم في إطارهم الطبقي والاجتماعي، وهذا التناول لدور المتقفين لا يتعامل معهم بوصفهم طبقة مميزة لها وجود اجتماعي مستقل، ولكن يتعامل معهم بالربط بين كل متقف وبين طبقة ومصالحة الاجتماعية. وفي تقديرنا؛ فإن هذا التناول يساعد للوصول لفهم أعمق لدور المتقفين في صياغة المفاهيم والتعبير عن قضايا الهوية خلال الفترة المدروسة.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يتم التعامل مع موضوعاتها كقضايا تاريخية ممتدة وليست كأحداث تاريخية متصلة؛ ولهذا تم تجنب سرد الأحداث، كلما أمكن ذلك، ومن هنا فقد كان التقسيم الموضوعي هو الأنسب لها. كما تم التعامل مع كتابات فترة الدراسة ١٩١٩-١٩٨١ من خلال وضعها في إطارها التاريخي، وتحليلها من خلال مضمونها، مع الوضع في الاعتبار دائماً مفاهيم وسياق الفترة التاريخية. كما حاولت الدراسة استكشاف التيارات السياسية والفكرية الرئيسية وارتباطها بالبنية الاقتصادية-الاجتماعية في مصر خلال تلك الفترة.

أما المصادر والمراجع المستخدمة في إعداد هذه الدراسة؛ فإنه من المسلم به أن طبيعة الموضوع المدروس تفرض طبيعة مصادره؛ وحيث إن الهوية يتم التعبير عنها في الأساس عبر الخطاب السياسي، والأدبي، والثقافي الأعم والأوسع؛ لذلك فقد شكلت المصادر القلمية، والدوريات الثقافية والسياسية التي صدرت خلال الفترة المدروسة عصبها الأساسي، إضافة للدراسات والبحوث العربية والأجنبية التي حرصنا على أن تكون في صميم موضوع الدراسة.

..وبعد فلا يسعني إلا أن أتقدم بعميق شكري وامتناني لكل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الدراسة: أسرتي الكريمة أمي وأخوتي (جميعاً)، وزوجتي العزيزة سهير عبد القادر، وابني الحبيب محمد مُنعم (لمساعداته التقنية القيمة)، وكذلك زملائي وأصدقائي الأعزاء (جميعاً)، واخص بالذكر منهم رضا عبد المقصود، وأحمد صلاح الملا، والصديق الراحل عز الدين أسامة، ونهاد الشرنوبلي، وماهر رشاد، وأسماء محمد محمود، ونجلاء مكاي، ورزق نوري، ومحمد مبروك قطب، ومحمد معوض، وأمنة حجازي..لهم جميعاً خالص محبتي.